فلا يقال ان الكناية يجوز معها ارادة المعنى الحقيقي وهو مستبعد
هنا وبعد فنفي جواز الكناية في الآيتين الذي يلوح من الفرق
بينها وبين المجاز بان القرينة ان لم تمنع من ارادة الحقيقة تكنايه
وان منعت من ارادة المعنى الحقيقي فمجاز ولا شك ان القرينة
هنا وهي استحالة معنى الرحم عليه تعالى مانعة من الحقيقة قطعا فلتفهم
انتهى الكناية اه حضرة قوله بان يقال شبه الخ تقريرها باوضح من هذا
ان يقال شبه حال الله في ايصاله النعم الى عباده بحال مالك رقيق
على رعيته فاوصلها اتمها بجامع ان كلا حالة عظيم مستولي
على ضعفي ثم استعير اللفظ الدال على حال الملك وهو رحمن
او رحيم اياهما كان لحال الله تعالى نحو قوله بحال ملك مع رعيته
او والجامع هيئة مطلقة الانعام قوله واستعيرت الهيئة الخ
المناسب واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو رحمن ورحيم لحال
الله تعالى قوله واورد عليه اي بحسبه او جه قوله لا تكون الا
في المركبات اي ان اللفظ في التمثيلية لابد ان يكون مركبا اي متعددا
نحو تقدم رجلا وتوخر اخرى كما يجب ان يكون المشبه والمشبه به
ووجه الشبه حالة منتزعة من متعدد فكان ينبغي ان يقال
الرحمن لعباده والرحيم لهم قوله واطلاق المحال على الله الخ هذا
هو الوجه الثاني من الايراد اي واطلاق المحال على الله اي اضافته
له نحو قولهم في تعبير الاستعارة شبه حال الله الخ لا يجوز لعدم ورود
قوله وان الرحمن لم يستعمل في غيره تعالى هذا هو الوجه الثاني من
الايراد وبيانه ان استعارة اللفظ من شيء لشيء تقتضي استعمال
اللفظ في المستعار منه وقد نصوا على ان الرحمن الرحيم مختصان
بالله ولم يستعملا في غيره قوله وبان المشبه به اقوى هذا هو الوجه
الرابع وبيانه ان المشبه به شانه ان يكون اقوى من المشبه وجعل
حال الملك اقوى من حال الله لا يتم قوله وهو اساءة ادب هذا
هو الوجه

هو الوجه الخامس من الايرادات وتشبيه حال الله بحال الملك
فيه اساءة ولم تجب عنه في الاجوبة الآتية وكان الاولى ان يقول
وبان في التشبيه اساءة ادب وجوابه ان التشبيه هنا لمجرد البيان
والتقريب للمعقول بالمعقول وقد قال تعالى مثل نوره كمشكاة اه
قوله واجيب بانه اقتصر على الجزء الاهم من المركبات الخ هذا جواب عن
الايراد الاول من الوجوه والاصح ان الرحمن الرحيم خبر والحمد
مبتدا محذوف اي هذا ان جعل ملك مبتدا والمسوغ للابتداء النكرة الوصف
الماخوذ من لفظ الجلالة اي ملك عظيم هو رحمن رحيم واما ان جعل
خبر مبتدا محذوف اي وهو الملك الرحمن الرحيم فوجيه الاصحية ان
الرحمن الرحيم فيه مدح والعبد مع المقص الاعظم وللايراد بان جعلهم
قد يجوز الارادة في طرفي التمثيل قوله واطلاق المحال الخ جائز الخ ظاهره
انه لم يرد مع ان النحاة الا بعد وغيره قالوا واطلاق المحال على الله اكاضافته
له تعالى مستعلم في كتب الكلام للبيانيين خلافه فتبصر اه وهذا جواب عن
الوجه الثاني من الايراد قوله والحق ثبوت مجاز اسناد الخ هذا جواب عن الوجه
الثالث من الايراد قوله لا حقائق لها اي في الاستعمال الكناية وضعها
او باستعمال المصدر وهو الرحمة هنا فالاستعمال في المستعار منه
ليس بلازم بل يكفي الوضع للمشتق منه الذي هو المعنى الحقيقي
او استعمال المصدر فيه قال الشيخ العطار وعلى ان رحمانا مجاز فهو
من المجازات التي لا حقائق لها لانه لم يستعمل في غيره تعالى وبحث فيه
بانه مجاز فرع الحقيقة واجيب بان معنى كونه فرع الحقيقة انه لا بد
من سبق وضع اللفظ للمعنى الحقيقي والا لم يستعمل اللفظ فيه فسبق
الاستعمال في المعنى الحقيقي ليس بشرط او ان معنى الحقيقة وجد في
الشتق منه وهو الرحمة اه قوله وكون المشبه به اقوى اغلبي الخ هذا
جواب عن الوجه الرابع من الايرادات وعن غيره لكفاية المشبه
به اضعف كما هنا وكما في قوله تعالى مثل نوره كمشكاة اذ لا اعلى من نوره

Copyright Princeton University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)